

## الشبهة الخامسة والعشرون

### عدم الاعتداد بالسنة في الدرس اللغوي

هذه الشبهة نظن أن منكرى السنة ذكروها من باب «كُبر الكوم ولا شماتة العدا» كما يقول المثل الشعبي المعروف ؛ لأنها شبهة خفيفة الوزن ، فهم يدعون أن علماء اللغة والنحو والصرف لم يعولوا في الاستشهاد على ثبوت اللغة ، وأحكام بنية الكلمة «الصرف» وأحكام ضبط المفردات في الجملة (النحو) لم يعولوا في هذه الجهات على السنة ، وتركوا الاستشهاد بها إلا النادر منهم ، هكذا يقول منكرى السنة ويرددون بلا ملل ولا خجل أن علماء اللغة إنما تركوا أن يذكروا شواهد من الحديث النبوي ؛ لأنه روى بالمعنى في عصور شيوع اللحن والخطأ في اللسان العربي ، وضعف الملكات اللغوية ، وموت السليقة . ولو كانوا قد استشهدوا بها على شيء من ذلك لنسبوا للسان العربي الفصيح ما ليس منه ، لذلك أهملوها إلا قليلا منهم لم يمانعوا من الاحتجاج بها .

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

منكرو السنة جمعوا في هذه الشبهة بين غرضين كلاهما فيه إنكار للسنة ومحو أي أثر لها في الوجود .

الأول : إنكار صلاحية السنة في الهداية والتشريع وهذا هو الهدف الرئيسي لهم في كل ما قالوه وكتبوه .

الثاني : إنكار صلاحية السنة في مجال اللغة والنحو والصرف فهي لا خير فيها أبداً ، لا في شعون الدين ، ولا في شعون اللغة والنحو والصرف . إذن هي مجرد عبء حملته الأمة فوق ظهرها على مدى أربعة عشر قرناً أو تزيد ، دون جدوى تُرجى منها ؟؟

ومما يؤكد سوء نياتهم أنهم اهتموا بعرض وجهة نظر من يرى عدم الاحتجاج بالحديث النبوي في قضايا اللغة ، وهولوا من شأنهم ، ولم يقيموا وزناً

للكتثرة الكاثرة من اللغويين والنحاة الذين لم يروا حرجا فى الاستشهاد بالحديث النبوى على ثبوت اللغة ، واللهجات العربية ، وقضايا النحو والصرف ولو كانوا طلاب حق لعرضوا وجهتى النظر بحيدة وإنصاف ولكن فاقد الشئ لا يعطيه ، كما جاء فى المثل .

والصحيح فى هذه القضية هو عكس ما ادعوه ، وهؤلوا من شأنه ؛ لأن أئمة اللغة ، والنحو والصرف المشهود لهم بالكفاءة العالية فى الدرس اللغوى والنحو والصرف ، لم يعزلوا السنة عن هذه المجالات الواسعة الجادة .

من هؤلاء - على سبيل التمثيل - ابن مالك صاحب الآلفية المشهورة ، والتى تُعد «الدستور الدائم» للدراسات النحوية والصرفية وعليها ، وعلى كتاب سيبويه قام صرح النحو والصرف ، وكثرت الشروح الموضوععة عليهما ، ما تزال الحركة العلمية حولهما نشطة ومنهم ابن جنى ، وابن هشام ، والبدر الدمامينى ، وابن الحاجب وابن منظور صاحب لسان العرب ، والفيروز أبادى صاحب القاموس المحيط ، وغيرهم وغيرهم ، لا يحصون عدداً .

كما أن الحديث النبوى نفسه قامت حوله دراسات لغوية ذات شأن ؛ ومعروفة لأهل العلم المعاصرين .

منها إعراب الحديث للعكبرى ، وغريب الحديث ، وقد وضع فيه بعض العلماء الأعلام أسفاراً متعددة :

منها الفائق فى غريب الحديث للإمام جار الله الزمخشري فى أربعة أجزاء ثم غريب الحديث للهروى فى خمسة أجزاء ، وغريب الحديث للخطابى فى أربعة أجزاء . كل هذا أغمض عنه منكرى السنة أعينهم ليحققوا أغراضهم وسط حالات كثيفة من الظلام .

إن من يرجع إلي كتب ابن هشام كالقطر والشذور وشرح ابن عقيل أو والخصائص لابن جنى ، أو لسان العرب لابن منظور يجد كما هائلاً من الحديث النبوى سيق للاستشهاد به على مختلف الأغراض ، مما يؤكد أن علماء اللغة - بوجه عام - يثقون فى مفردات وتراكيب الأساليب اللغوية بما لا حصر له من كلامه ﷺ .

## نماذج من مصنفاتهم :

فى الأمالى النحوية لابن الحاجب ( ج ٤ ص ١٨٥ ) وردت الأحاديث الآتية، فى فهرس خاص بها مما استشهد به فى الجزء المشار إليه على المسائل اللسانية الخالصة .

« لا ترموا جمرة العقبة - الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة - استحلتتم فروجهن بكلمة الله - كان رسول الله أجود الناس - كمل من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران ، وآسية بنت مزاحم - وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام - لا يموت لواحد ثلاثة من الولد فتمسه النار - نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » .

ومما استشهد به فى مقدمة الجزء الثالث قوله ﷺ « أو مخرجي هم » ( ج ٣ ص ٢٥ ) وحلله صرفيا ونحويا ، وغيره كثير وما تركناه إلا توخيا للإيجاز .

وفى الدر المصون للسمين الحلبي ، وهو كتاب تفسير لغوى نحوي صرفي يقع فى عشرة أجزاء غير جزء الفهارس . فى هذا السفر العظيم ساق المؤلف واحدا وستين ومائتى حديث ، وبعضها كرره مرات . ساقها شواهد على مسائل نحوية وصرفية ولغوية . وبهذا تسقط هذه الشبهة العمياء كما سقطت نظائرها من قبل .

\* \* \*